CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/WGRI/5/10
1 May 2014

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الفريق العامل المفتوح العضوية
المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية
الاجتماع الخامس
مونتريال، 16-20 يونيو/حزيران 2014
البند 12 من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير عن التقدم المحرز فيما يتعلق بإشراك قطاع الأعمال

مذكرة من الأمين التنفيذي

مقدمة

1- اعتمد مؤتمر الأطراف، في اجتماعه الحادي عشر الذي عقد في حيدر أباد، الهند، في أكتوبر/تشرين الأول 2012، المقرر 7/11 المتعلق بقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، والذي استند إلى جملة مقررات سابقة من بينها المقرر 21/10 المتعلق بإشراك قطاع الأعمال، والمقرر 2/10 المتعلق بالخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي وأهداف أيشي، والمقرر 44/10 المتعلق بالتدابير الحافزة.

2- وفي الفقرات 1 و2 و4 من المقرر 7/11، دعا مؤتمر الأطراف شركات الأعمال إلى مواصلة التنسيق مع الحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وأصحاب المصلحة الآخرين الى صياغة الإجراءات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي والنظر في معايير الأداء المنقحة التي صدرت عن مؤسسة التمويل الدولية في عام 2012. وشجع مؤتمر الأطراف كذلك شركات الأعمال على الاضطلاع بجملة أمور منها تشجيع سلاسل إمداداتها، وأصحاب المصلحة الآخرين، على الإبلاغ عن التقدم المحرز في تعميم أهداف الاتفاقية وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي، والنظر في أن تغطي في تقاريرها السنوية وفي منتديات المعلومات المؤسسية الخاصة بها، آثار عمليات أعمالها على التنوع البيولوجي عبر سلسلة القيمة الخاصة بها، والنظر في استخدام المعايير الطوعية ونظم إصدار الشهادات التي تتضمن ضمانات فعالة للتنوع البيولوجي. وطُلب أيضاً إلى شركات الأعمال والأطراف التنسيق مع بعضها البعض، ومع أصحاب مصلحة آخرين، حسب الاقتضاء، والعمل على تطوير معايير الإبلاغ عن التنوع البيولوجي.

3- ودعا مؤتمر الأطراف، في الفقرة 3 من المقرر 7/11، الأطراف إلى القيام بجملة أمور منها النظر في تعزيز دمج التنوع البيولوجي في أنشطة القطاع الخاص، والنظر في السياسات والتشريعات التي توقف فقدان التنوع البيولوجي وتخفض الحوافز التي تضر بالتنوع البيولوجي، واعتماد سياسات تحترم أهداف الاتفاقية وأهداف

* UNEP/CBD/WGRI/5/1.

لتقليل الآثار البيئية لعمليات الأمانة والمساهمة في تنفيذ مبادرة الأمين العام بأن تكون منظمة الأمم المتحدة محايدة مناخيا، طَبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

أيشي للتنوع البيولوجي، بما في ذلك من أجل تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ودعا كذلك الأطراف إلى استعراض استراتيجيات إبلاغ قطاع الأعمال عن جداول أعمال وسياسات التنوع البيولوجي.

4- وفي المقرر نفسه، طلب مؤتمر الأطراف أيضا إلى الأمين التنفيذي الاضطلاع بما يلي:

(أ) الاستمرار في تيسير الحوار بين قطاع الأعمال والحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال الدعم الجاري للمبادرات الوطنية والإقليمية والدولية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، باستخدام الشراكة العالمية كإطار؛

(ب) تجميع المعلومات عن أفضل الممارسات التي تشمل جميع الأهداف الثلاثة للاتفاقية وأهداف بروتوكوليها، وتيسير إشراك شركات الأعمال والحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين في اعتماد هذه الممارسات من خلال وسائل مختلفة، تشمل الموقع الشبكي للمنبر العالمي لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، والنشرات الإخبارية، وحلقات عمل محددة وموجهة؛

(ج) الاستمرار في العمل مع الشركاء على مزيد من الصياغة لتحليل الأدوات والآليات المختلفة وبذلك مساعدة شركات الأعمال (بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم) على فهم وتقييم واعتماد الحلول الفعالة من حيث التكلفة وذات المصداقية والفعالة لإدارة المخاطر على التنوع البيولوجي؛

(د) المساعدة في زيادة التوعية بحفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته ودوافع فقدان التنوع البيولوجي عن طريق التعاون مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين ذوي الصلة، ومن ثم مساعدة شركات الأعمال (بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم) على بناء القدرات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية، وفقاً للأولويات المحددة وطنياً والظروف الوطنية، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي.

ثانياً- معلومات محدثة عن الأنشطة

5- سيُتاح، كعنصر مرافق لهذه الوثيقة، تقرير عن التقدم المحرز في إشراك قطاع الأعمال في صورة وثيقة إعلامية (UNEP/CBD/WGRI/5/INF/15) بحيث يعرض بالتفصيل أنشطة الأطراف وقطاع الأعمال والأمين التنفيذي بشأن مختلف عناصر المقرر 7/11. ولئن كانت هناك أدلة سردية على التقدم الذي أحرزه قطاع الأعمال في هذا المجال، فقد كان من الصعب تتبع هذا التقدم بطريقة شاملة، ومن ثم، فإن الاستنتاجات النهائية غير متاحة.

6- وفي حين يواصل العديد من شركات الأعمال الإشارة إلى اطلاعه على التنوع البيولوجي وأنه يعتبره أمراً ذا أهمية، فلا تزال هناك فجوة في إدراك ما يتطلبه التنوع البيولوجي بالضبط على أرض الواقع (أي التعريف الدقيق للتنوع البيولوجي والآثار المترتبة على أنشطة وتأثيرات قطاع الأعمال). ويمكن أن يؤدي ذلك إلى صعوبات بالنظر إلى أن هذه الشركات قد لا تدرك تمام الإدراك تأثيراتها وأوجه اعتمادها على التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، ومن ثم فهي ستكون أقل قدرة على إحداث تغييرات إيجابية. وبالإضافة إلى ذلك، قد تجد الشركات أيضاً صعوبة في تكريس فكرة التنوع البيولوجي في سياق الاستدامة الأوسع نطاقاً، لا سيما وأن بعض القضايا (أي تغير المناخ على نطاق عالمي، والتلوث على نطاق ذي طابع محلي أشد) ستنزع إلى أن تحظى بأهمية أكبر لدى هذه الشركات.

7- ويرتبط هذا الأمر أيضاً بمسألة المصطلحات. فقد ينظر قطاع الأعمال إلى مصطلح "التنوع البيولوجي" على أنه مفهوم مجرد إلى حد ما. وعلى وجه التحديد، فكثيراً ما ينظر إلى هذا المصطلح على أنه مجرد شاغل من شواغل الحركة البيئية، ومن ثم فهو منفصل بعض الشيء عن العمليات اليومية للشركات. وقد بُذلت العديد من الجهود لإيجاد مصطلحات تنسجم بشكل أفضل مع محيط شركات الأعمال، مثل فكرة خدمات النظام الإيكولوجي أو رأس المال الطبيعي، والتي تنطوي على "قيمة" تتيح للشركات إمكانية فهمها على نحو أفضل ومن ثم إدماجها في حساباتها.

8- ويتمثل العامل الآخر الذي يتعين أخذه في الاعتبار في أن قطاع الأعمال يمكن أن يرى في بعض الأحيان التنوع البيولوجي (أو الاستدامة ككل) على أنه مسألة تندرج خارج نطاق العمليات اليومية للشركة وقد لا يكون له صلة بهذه العمليات. وإذا لم تجر توعية الشركات بأهمية تعديل نماذج أعمالها الأساسية من أجل أخذ التنوع البيولوجي في الاعتبار، فإن الآثار السلبية المستمرة التي تنجم عن نماذج "الأعمال المعتادة" ستتجاوز أية آثار إيجابية قد تنطوي عليها أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات ذات الصلة (أي التبرع بالموارد للأعمال الخيرية، ومشاركة المجتمع في تنفيذ مختلف المشاريع).

9- وبالإضافة إلى ذلك، فقد لا تمتلك العديد من الشركات تأثيرا كبيراً "مباشراً" على التنوع البيولوجي، بل إن آثارها تكون ملموسة من خلال سلاسل الإمدادات التابعة لها. وقد برهنت على ذلك بكفاءة عالية دراسات "الأرباح والخسائر البيئية" التي أجرتها شركة بوما. ويغطي نموذج الأرباح والخسائر البيئية العديد من جوانب الاستدامة، بما في ذلك استخدام المياه، وانبعاثات غازات الدفيئة، واستخدام الأراضي، وتلوث الهواء، والنفايات. وقد أثبتت الدراسة، بالنسبة لشركة بوما على الأقل، أن البصمة البيئية الخاصة بالشركة (الناجمة عن عملياتها المباشرة) تشكل 6 في المائة فقط من إجمالي إنتاج وتوزيع المنتجات، وتندرج نسبة 94 في المائة المتبقية ضمن سلسلة إمدادها. ولذلك، فإن 75 في المائة من إجمالي البصمة تأتي من موردي المستوى الأدنى (المستويين 3 و4) الذين تؤثر عليهم شركة بوما تأثيراً أقل. وتدرس منظمات أخرى باهتمام نموذج الأرباح والخسائر البيئية، وقد نشرت مؤخراً شركة نوفو نورديسك (وهي شركة أدوية دانماركية)، بالتعاون مع الوكالة الدانماركية لحماية البيئة، نموذجاً مماثلاً بشأن الأرباح والخسائر البيئية.

10- وقد ذهب البعض أيضاً إلى أن المستهلكين يفضلون المنتجات الخضراء، ومن ثم فإن الشركات الرائدة في هذا المجال ستحقق ميزة كبيرة في السوق. وهذا الأمر صحيح إلى حد ما. ومع ذلك، فعلى الرغم مما يدلي به المستهلكون في مختلف الدراسات الاستقصائية، فإن تحليل أنماط مشترياتهم الفعلية يدل على أنهم يميلون إلى شراء منتجات أقل تكلفة حتى ولو كانت المعايير البيئية أدنى.

11- وزاد من تعقيد هذا الوضع حالة الارتباك المستمرة بشأن المعايير ووضع العلامات التي تضايق المستهلك المعاصر. ويمكن حتى للمستهلكين الذين يضمرون أفضل النوايا ولديهم، إلى حد، ما اطلاع جيد على القضايا البيئية ملاحظة التشويش الذي تحدثه كثرة العلامات الخضراء. وتواجه الشركات أيضاً مشاكل مماثلة عند بحثها عن معايير مناسبة أو نظم إصدار الشهادات. وليس من الصعب فقط المفاضلة بين الكثير من "العلامات التجارية" المتنافسة، بل إن عملية الاختيار تزداد تعقيداً بسبب عدم اتساق المصطلحات المستخدمة بين المعايير في أغلب الأحيان. وسعى تحليل المعايير ونظم إصدار الشهادات الذي أجراه المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة، بالتعاون

مع الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وشركاء آخرين، إلى تحديد بعض هذه القضايا، وكذلك بعض المواضيع التي لم تغطها المعايير الحالية تغطية كافية.

12- وفيما يتعلق بكثرة المعايير، والتي تعد هامة بالنسبة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (المشاريع الصغيرة والمتوسطة)، فهناك صعوبة متزايدة في تحديد موقع المعلومات المناسبة. ولا يعزى هذا الأمر في أغلب الأحيان إلى ندرة البيانات ولكن الأمر يتعلق ببساطة إلى الكم الكبير المتاح منها والذي يتعين استيعابه بشكل ملائم، وخاصة من جانب غير المتخصصين. وهناك العديد من الأدوات والأدلة الممتازة المتاحة، غير أنه يصعب في بعض الأحيان تحديد موقعها، ولا سيما لغير المتخصصين. وتسعى الأمانة ومختلف المبادرات الوطنية والإقليمية، من خلال موقع المنتدى العالمي والشراكة العالمية، إلى توفير أدلة سهلة الاستخدام وتقديم المشورة التي ستساعد شركات الأعمال على معالجة هذه القضايا المعقدة.

ألف- أنشطة الأطراف

13- أحرز التطور الجاري للشراكة العالمية بشأن قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي تقدماً جيداً بانضمام 13 بلداً ومنطقتين (حتى 23 أبريل/نيسان 2014) إلى هذه الشراكة، وانطلاق عدد من البلدان الأخرى في عملية إعداد طلباتها. وقد أصبحت الشراكة العالمية، بعد اعتماد وثيقة إدارتها وتحديد هيكلها ودورها، في وضع جيد يتيح لها مواصلة الحوار الدائر بين الحكومات وقطاع الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين فيما يتعلق بقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي. وقد شرعت الأطراف أيضاً في دراسة بعض الحوافز التي تشجع شركات الأعمال على تعميم أهداف الاتفاقية أو تثبطها عن فعل ذلك. ويتمثل أحد أوجه التقدم المحرز في تصديق العديد من الدول على بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية و التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، والذي أدى بدوره إلى زيادة وعي شركات الأعمال بالالتزامات وبالمنافع الناشئة عن الحصول وتقاسم المنافع. وانطلقت عدة منظمات، أشير إليها في ورقة المعلومات، في عملية مساعدة الشركات في هذا الصدد. وقد لوحظ إحراز تقدم فيما يتعلق بتهيئة الظروف المواتية لشركات الأعمال، بما في ذلك اعتماد أفضل الممارسات، وتشجيع الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والحد من الحوافز والسياسات الضارة، غير أن هذا التقدم لا يزال متفاوتاً ومن الصعب تتبعه. وعلى الرغم من تلقي التقارير الوطنية لبعض الإسهامات فيما يتعلق بإشراك القطاع الخاص، فإن الإبلاغ العام عن أنشطة قطاع الأعمال من خلال هذه الآلية لا يزال متدنياً حتى الآن.

باء- أنشطة قطاع الأعمال

14- يشكل إشراك قطاع الأعمال وأصحاب المصلحة ذوي الصلة، وضمان فهمهم وقدرتهم على تعميم أهداف الاتفاقية وبروتوكوليها وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي، عنصراً أساسياً في التنفيذ الناجح للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020. ومع ذلك، فعلى الرغم من وجود أدلة سردية تثبت زيادة مستوى نشاط قطاع الأعمال فيما يتعلق بالقضايا التي تحيط بالتنوع البيولوجي والاستدامة وأمثلة ملموسة عن ذلك من مجموعة صغيرة من الشركات، فإن البيانات المحددة فيما يتعلق بإشراكه على نطاق أوسع ليست متاحة بسهولة. ويشير الكثير مما هو مفصل في الأقسام المتعلقة مباشرة بقطاع الأعمال في وثيقة المعلومات ذات الصلة بهذا الموضوع (UNEP/CBD/WGRI/5/INF/15) إلى التدابير التي تتخذها المنظمات غير الحكومية أو الجمعيات التي تعمل مع مجتمع الأعمال. وكمثال على ذلك، فقد استفاد تعزيز شواغل التنوع البيولوجي في أنشطة القطاع الخاص استفادة

كبيرة من بعض البحوث التي تجرى بخصوص الدراسات المتعلقة باقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، بالإضافة إلى زيادة الجهود العالمية مثل إنشاء تحالف رأس المال الطبيعي (تحالف اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي من أجل قطاع الأعمال سابقاً). ومع ذلك، فإن الشركات لم تعتمد بعدُ نتائج هذا البحث بشكل شامل.

جيم- *أنشطة محددة ذات صلة بالمقررات المعتمدة في الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف*

15- عملاً بمختلف المقررات الصادرة عن مؤتمر الأطراف، ظلت الأمانة تضطلع بمجموعة متنوعة من الأنشطة الرامية إلى زيادة إشراك قطاع الأعمال. ومن المهم أن تكون الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة في هذا المجال مكملة لأعمال العديد من المنظمات الأخرى التي تتناول أيضاً جوانب هذه المسألة. وتحقيقاً لهذه الغاية، دأبت الأمانة على إقامة شراكات والعمل بشكل وثيق مع هذه المجموعات الأخرى من أجل ضمان أوجه التآزر حيثما كان ذلك ممكناً. وتمشياً مع هذه التدابير، وفي استجابة مباشرة لمقررات مؤتمر الأطراف، تعمل الأمانة حالياً في المجالات التالية:

(أ) تيسير الحوار فيما بين قطاع الأعمال والحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال الدعم المستمر لمبادرات الوطنية والإقليمية والدولية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، باستخدام الشراكة العالمية كإطار؛

- ***التطوير المستمر للشراكة العالمية بشأن قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي:*** حسب التكليف الوارد أصلاً في المقرر 21/10، فقد تسنى تطوير الشراكة ولدى هذه الشراكة حالياً هيكل للعضوية. ويمكن للشراكة، من خلال الجمع بين مختلف أصحاب المصلحة، أن تيسر الحوار وتضمن فهم شركات الأعمال لمتطلبات الاتفاقية وأهداف أيشي، وكذلك الاستفادة من أفضل ممارسات شركات الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين. وتضم الشراكة، حتى وقت كتابة هذه الوثيقة، 15 عضواً مع وجود عدد من البلدان التي تعكف على إعداد طلباتها؛
- ***عملية المسح:*** تجري الأمانة، بالتعاون مع الشركاء، تقييماً لمختلف الأطراف الفاعلة في هذا المجال وللأدوار التي تضطلع بها هذه الأطراف. وصممت هذه العملية لتيسير التعاون وتنسيق الجهود وكذلك المساعدة في تطوير الشراكة العالمية؛

(ب) تجميع المعلومات عن أفضل الممارسات، وتيسير إشراك شركات الأعمال والحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين في اعتماد هذه الممارسات؛

- ***النشر المستمر للمعلومات:*** يشكل هذا الإجراء العمل الجاري بشأن نشر أفضل الممارسات من خلال وسائل منها موقع المنتدى العالمي، والمؤتمرات وحلقات العمل الدولية، والنشرات الإخبارية، على النحو المفصل في وثيقة المعلومات المرفقة؛

(ج) العمل مع الشركاء على زيادة تحسين تحليل مختلف الأدوات والآليات

- ***تحليل الأدوات والمعايير***: يشكل هذا الإجراء مجموعة الأعمال الجارية التي تتضمن جمع الأدوات ودراسات الحالة ونشرها من خلال موقع المنتدى العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد نظر مشروع يجري تنفيذه مع المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركاء آخرين في معايير مختلفة، وأشار إلى بعض المجالات التي قد تتضمن فجوات في مجال التغطية أو تشويش بشأن المصطلحات؛
- ***عملية مؤشرات السلع الأساسية***: تعمل الأمانة أيضا مع مختلف الشركاء من أجل تحديد المؤشرات الرئيسية لآثار التنوع البيولوجي في أوساط منتجي مختلف السلع الأساسية؛
- ***الشراء المستدام***: ظلت الأمانة تعمل بالتعاون مع شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية، وأصحاب المصلحة الآخرين، من أجل المساعدة على ضمان إدماج اعتبارات التنوع البيولوجي بشكل كامل في سياسات المشتريات العامة؛

(د) زيادة التوعية بشأن حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته ودوافع فقدان التنوع البيولوجي، ومن ثم مساعدة شركات الأعمال على بناء القدرات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي؛

- ***التجارة البيولوجية***: يتحرى هذا العمل إمكانيات العمل مع مبادرات التجارة البيولوجية القائمة والتي تدعم الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي. وتستكشف الأمانة أيضاً السبل الكفيلة بتيسير سبل زيادة التعاون بين مختلف المنظمات المشاركة في هذه الأنشطة؛
- ***إجراء دراسة الجدوى المتعلقة بالبيولوجي في منتديات أخرى***: ينطوى هذا الإجراء على تجاوز المنتديات البيئية لضمان تغطية اعتبارات التنوع البيولوجي في مجموعة متنوعة من المجالات القطاعية والسياساتية التي سيكون لها تأثير على قطاع الأعمال ولكنها لا تشارك (في العادة) مشاركة كبيرة في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي و/أو عملية الاستدامة.

16- وبالإضافة إلى ما ذُكر أعلاه، وتمشياً مع المقرر 7/11 (وتحديداً الفقرات التي تدعو إلى التطوير المستمر للشراكة العالمية وكذلك نشر المعلومات وإشراك قطاع الأعمال)، فقد تمثل أحد الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها الأمانة خلال فترة ما بين الدورات في هذا المجال في تيسير الاجتماع الثالث للشراكة العالمية بشأن قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، والذي عقد في مونتريال يومي 2 و3 أكتوبر 2013.[1] وشهد الاجتماع مشاركة كبيرة بحضور ما يزيد عن 180 مشاركاً خلال الحدث الذي دام يومين، والذي شارك فيه جمع نصفه تقريباً من كندا والنصف الآخر دولي، وشمل شريحة جيدة من قطاعات الأعمال الممتزجة مع ممثلي الحكومة والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية. وشارك في الاجتماع حوالى 60 متحدثا في المجموع وما يزيد عن 25 بلداً. وتطرق الاجتماع إلى عدد من المجالات ذات الصلة بمناقشة إشراك قطاع الأعمال بالإضافة إلى الشواغل القطاعية المحددة. وشملت مواضيع المناقشة ما يلي: ضمانات الحصول وتقاسم المنافع، وإدارة سلسلة الإمداد، والأغذية الزراعية، والسلع الاستهلاكية التي تباع بالتجزئة، والصناعات الاستخراجية، والمشتريات العامة

[1] يمكن الاطلاع على التقرير الكامل للاجتماع على الموقع التالي:
http://www.cbd.int/business/GP%20meeting%20doc/3_Third%20meeting%20of%20the%20GPBB/Thrid%20-%20Report.pdf.

المستدامة، والمعايير، وإشراك أصحاب المصلحة. واستندت المناقشات والتوصيات اللاحقة إلى العديد من الحوارات التي جرت في منتديات أخرى في جميع أنحاء العالم، وغطت مواضيع مماثلة. وشملت التوصيات المسائل المتعلقة بالإبلاغ؛ والمحاسبة و تعبئة الموارد؛ والمعايير والمشاركة.

ثالثاً- مجالات النظر الحالية في مشروع التوصيات

17- على الرغم من وجود أدلة سردية تؤكد التقدم المحرز، ولا سيما خلال السنوات القليلة الماضية، فيما يتعلق بتعميم اعتبارات التنوع البيولوجي في قطاع الأعمال، فلا يزال هناك عدد من التحديات الهامة التي ينبغي مواجهتها إذا أريد تحقيق أهداف الاتفاقية وبلوغ أهداف أيشي للتنوع البيولوجي. وفي بعض الأحيان، قد تؤدي أيضاً أوجه عدم الاتساق في أطر الإبلاغ والمسائل المتعلقة بالمصطلحات (والتي نوقشت أعلاه) إلى التقليل الفعلي من قيمة الإجراءات الإيجابية التي تتخذها الشركات في هذا المجال. وقد اتخذت الشركات، في بعض الحالات، إجراءات متقدمة للغاية للحفاظ على التنوع البيولوجي (أي من خلال الأنشطة الرامية إلى الحد من النفايات أو استخدام الموارد، وحماية أو استعادة المناطق الطبيعية، وتنظيف إمدادات المياه، وإعادة تأهيل الأراضي) دون إدراك أن هذه الإجراءات تشكل جميعها تدابير تساهم في تحقيق هذا الهدف. ونتيجة لذلك، فإن التقارير التي تقدمها الشركات قد لا تعكس بدقة وبشكل دائم تأثيراتها الإيجابية في هذا المجال، وقد يعمل هذا أيضاً على زيادة تأخير الإجراءات التكميلية التي تتخذها هذه الشركات. وبالمقابل، فهناك أيضاً الخطر المستمر المتمثل في "التمويه الأخضر" حيث أن الشركات قد تغالي في إجراءاتها المتعلقة بالاستدامة والتنوع البيولوجي. وتشكل هذه المسألة أحد المجالات التي تتطلب اهتماماً مستمراً.

18- وتتمثل إحدى المسائل الهامة الأخرى التي يتعين تناولها في المهمة الدائمة المكرسة للتوعية وبناء القدرات. وقد نظمت العديد من حلقات العمل والمنتديات المختلفة (قد أدرجت مجموعة مختارة منها في ورقة المعلومات ذات الصلة بهذا الموضوع (UNEP/CBD/WGRI/5/INF/15)) التي أدت إلى إنجاز دراسة الجدوى. ومع الأسف، فإنه على الرغم من جودة هذه المؤتمرات والمعلومات التي تتيحها، فكثيراً ما تكون الشركات المشاركة فيها هي الجهات الوحيدة التي تهتم بالفعل بهذه المسألة على وجه العموم. ومع أن هذا قد يساعد بالتأكيد تلك الشركات على تحسين أدائها، فإن لحلقات العمل أثر محدود نسبياً في أوساط عدد كبير من الشركات التي لم تدرك وتقدر بعدُ أهمية هذه المسألة. وإذا أريد تحقيق أهداف عام 2020 ، ولا سيما بالنظر إلى التكاثر المتزايد لسكان العالم وما يترتب على ذلك من زيادة الطلب على السلع والخدمات، فمن الضروري إنشاء مجموعة أوسع من الشركات في العالم لفهم أهمية الاستدامة ومنافعها الكامنة وحماية التنوع البيولوجي، وكذلك تشجيعها على اتخاذ الإجراءات اللازمة.

19- وتتمثل إحدى المسائل الأخرى التي قد تشكل قيداً على الإجراءات المتخذة في مدى التعقيد والصعوبة في دقة قياس و/أو تقدير التنوع البيولوجي والتأثيرات الناتجة التي تحدثها شركة من الشركات (وسلسلة إمداداتها). وتواجه عمليتا التقييم والتحويل إلى أموال نقدية تحديات مختلفة، بما في ذلك انعدام اليقين العلمي، الترجيح غير الدقيق للقيمة في الأسواق المحتملة، وعدم قابلية أصول التنوع البيولوجي للاستبدال، والشواغل المعنوية والأخلاقية إزاء تقييم الطبيعة (التي ينظر إليها البعض على أنها "لا تقدر بثمن"). وحققت تقارير اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (وعلى وجه التحديد التقرير المكرس لقطاع الأعمال) أولى الخطوات البالغة الأهمية في هذا المجال من خلال تقييم قيم خدمات النظم الإيكولوجية، ولكن هذا الإجراء ينطوي أيضاً على بعض

القيود. وقد استكمل ذلك من خلال إجراء دراسات مستمرة أخرى، ولكنه من غير المرجح صدور دراسة يسهل فهم مجموعة مقاييسها. ولا يزال القطاع الخاص مهتماً بالمشاركة في المحادثات المتعلقة بتقييم التنوع البيولوجي والآليات التي قد تنشأ عن هذه العملية، وفي بعض الحالات (مثل حالة الأرباح والخسائر البيئية التي نوقشت أعلاه)، تأتي هذه المحادثات في مقدمة الحلول المبتكرة لهذه المشكلة.

20- ومن المهم أيضاً إدراك أنه حتى في الحالات التي تكون فيها الشركات على استعداد لاتخاذ إجراءات، فقد تبرز تحديات سياساتية واقتصادية مختلفة تجعل تحقيق ذلك صعباً. ولا ترغب العديد من الشركات، في ظل المناخ الاقتصادي الحالي، في القيام باستثمارات واسعة النطاق أو إجراء تغيير كبير على أسلوب عملياتها. ومع ذلك، فقد يؤدي اعتماد التنوع البيولوجي والممارسات المراعية للبيئة، بغض النظر عما إذا كانت ستزيد من الربحية على المديين المتوسط والطويل، إلى تحمل عبء بعض التكاليف الأولية، وهو الأمر الذي سينظر إليه العديد من الشركات بحذر. ومما يزيد من تعقيد هذه المسألة عدم وجود إطار تنظيمي واضح في العديد من الولايات القضائية التي يمكنها إرسال إشارة قوية للشركات بشأن كيفية التصرف. وتعني حالة عدم اليقين الناجمة أن العديد من الشركات ستكون مترددة في إجراء تغييرات أو استثمارات مكلفة. وتتمثل إحدى المسائل ذات الصلة في الرغبة في إنشاء ساحة منافسة متكافئة فيما يتعلق بقضايا التنوع البيولوجي بحيث تكون الشركات القائمة في مختلف الولايات القضائية غير قادرة على تقويض بعضها البعض من خلال الاستفادة من اللوائح الضعيفة (أو التي لا تنفذ إنفاذاً صحيحاً) .

21- وتزايد تركيز الأمانة والشركاء المرتبطين بها على محاولة التصدي للتحديات المذكورة أعلاه. ومن الضروري الاضطلاع بالمزيد من الأعمال التي ستتطلب شراكات مستمرة بين قطاع الأعمال والحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والأوساط الأكاديمية وأصحاب المصلحة الآخرين. وقد وضع مشروع التوصيات المقترحة أدناه لزيادة تشجيع هذا التعاون، وكذلك للمساعدة على تهيئة بيئة تمكينية ستتيح مشاركة أكثر فعالية في التصدي للعديد من هذه التحديات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا العمل يرتبط أيضاً بالجهود الجارية التي تبذلها الأمانة العامة فيما يتعلق باستراتيجية حشد الموارد (UNEP/CBD/WGRI/5/4)، وكذلك الجهود المبذولة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة.

رابعاً- توصية مقترحة

قد يرغب الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية في أن يوصي مؤتمر الأطراف، في اجتماعه الثاني عشر، باعتماد مقرر على غرار ما يلي:

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يعترف بالتطور الجاري للشراكة العالمية بشأن قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي على النحو الذي يدل عليه تزايد أعداد المشاركين،

إذ يحيط علماً بالنتائج والتوصيات المنبثقة عن الاجتماع الثالث للشراكة العالمية بشأن قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، والذي عُقد يومي 2 و3 أكتوبر/تشرين الأول 2013 في مونتريال،

إذ يعترف أيضاً بأنه لا يزال أمام غالبية الشركات في جميع أنحاء العالم الكثير من العمل الذي يتعين عليها إنجازه فيما يتعلق بتقدير أهمية ومنافع التنوع البيولوجي لتنظيم شؤونها، وكذلك تعميم التنوع البيولوجي في نماذج الأعمال التي تتّبعها وفي سلاسل الإمداد،

إذ يلاحظ وجود فجوات فيما يتعلق بالإبلاغ عن أنشطة قطاع الأعمال وضرورة وجود بيانات إضافية للمساعدة في اتخاذ مقررات مستنيرة فيما يتعلق بإشراك قطاع الأعمال،

إذ يعترف بالعمل الهام الجاري بشأن موضوع التجارة البيولوجية والذي تضطلع به مختلف المنظمات،

إذ يدرك أن الشراء المستدام (العام والخاص على حد سواء) يمكن أن يكون دافعاً رئيسياً للتغيير في العديد من قطاعات الأعمال، ولذلك ينبغي تشجيعه،

1- *يدعو* الأطراف إلى الاضطلاع بما يلي:

(أ) تقدم الدعم (بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين) إلى الشراكة العالمية بشأن قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي والمبادرات الوطنية والإقليمية المرتبطة بها؛

(ب) تطلب إلى الشراكة العالمية بشأن قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي والمبادرات الوطنية والإقليمية المرتبطة بها جمع وتحليل التقارير التي تقدمها شركات الأعمال عن الجهود التي تبذلها لتعميم أهداف الاتفاقية والبروتوكولين الملحقين بها، وكذلك الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي (2011-2020) وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وتقديم هذه المعلومات إلى مراكز الاتصال الوطنية لإدراجها في التقارير الوطنية، حسب الاقتضاء، وكذلك تقديم ملخص شامل إلى الاجتماعات المقبلة لمؤتمر الأطراف؛

(ج) تسعى إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص للمساعدة في تشجيع وضع استراتيجيات التنوع البيولوجي، بما في ذلك حشد الموارد وتعزيز بناء القدرات؛

(د) تواصل العمل من أجل تهيئة بيئة تمكينية، استناداً إلى المقررات القائمة، بحيث يمكن للشركات أن تنفذ بشكل فعال أهداف الاتفاقية والبروتوكولين الملحقين بها، وكذلك الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي (2011-2020) من خلال استخدام أفضل الممارسات المتعلقة بالمعايير والأدوات والآليات الأخرى؛

(هـ) تضمن مناقشة قضايا التنوع البيولوجي (ولا سيما فيما يتعلق بقطاع الأعمال) في المحافل المتعددة الأطراف الأخرى وأن تدمج هذه القضايا (قدر الإمكان) في الاعتبارات والنتائج.

2- *يشجع* شركات الأعمال على الاضطلاع بما يلي:

(أ) تدرج في أطر الإبلاغ الخاصة بها اعتبارات التنوع البيولوجي وتضمن تحديد الإجراءات التي تتخذها الشركات، بما في ذلك أنشطة سلاسل إمداداتها، مع مراعاة أهداف الاتفاقية والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي ؛

(ب) بناء قدرات المستويات العليا في إدارتها والموظفين التنفيذيين وسلاسل إمداداتها فيما يتعلق باعتبارات التنوع البيولوجي؛

(ج) تعزيز سياسات الشراء المراعية للبيئة على نطاق واسع.

3- *يطلب إلى* الأمين التنفيذي أن يضطلع، بالإضافة إلى العمل المحدد في المقررات السابقة، بما يلي:

(أ) يساعد، حسب الاقتضاء، الشراكة العالمية بشأن قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي والمبادرات الوطنية والإقليمية المرتبطة بها على وضع تقارير عن التقدم الذي أحرزته شركات الأعمال في تعميم التنوع البيولوجي للاجتماعات المقبلة لمؤتمر الأطراف، من خلال وسائل منها عقد حلقة عمل تقنية بشأن أطر الإبلاغ المعتمدة في هذا المجال؛

(ب) ييسر، بالاشتراك مع أصحاب المصلحة المعنيين، سبل التحليل والتعاون فيما يتعلق بقضايا مختلفة، بما فيها مؤشرات السلع الأساسية، والإنتاج والاستهلاك المستدامان، وقضايا المشتريات؛

(ج) يساعد في تعميم اعتبارات التنوع البيولوجي ودراسة الجدوى المتعلقة بالتنوع البيولوجي في مختلف منتديات الأعمال التجارية.